

إنعكاسات قانون ساربينز اوكسلي على دور ومسؤولية المدقق في اكتشاف ومنع الاحتيال

م.م. عبد الرحمن زهير عبد القادر*

المستخلص

نتيجة للفضائح المالية التي شهدتها شركات العالم الكبرى كشركة Enron و World com بسبب عمليات الاحتيال ، صدر قانون ساربينز اوكسلي بهدف كشف ومنع الاحتيال واعادة بناء الثقة بمهنة المحاسبة والتدقيق واعادة ثقة المستثمرين في اسواق المال وتحسين اداء المهنيين الذين يتحملون مسؤولية حماية المستثمرين . لذلك هدف البحث الى التعرف على متطلبات قانون ساربينز اوكسلي والتغيرات التي احدثها ذلك القانون في دور ومسؤولية المدقق لكشف ومنع الاحتيال . اما منهجية البحث فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال الاعتماد على المصادر العلمية ذات العلاقة بموضوع البحث من كتب ورسائل ومجلات علمية بهدف اثراء البحث وتحقيق اهدافه. وقد توصل البحث الى العديد من النتائج كان ابرزها : ان الاحتيال يتمثل بتصرف غير قانوني ومتعمد يركز على ثلاثة شروط وهي الدافعية ، الفرص والتبرير ، كما توصل البحث الى ان قانون ساربينز اوكسلي اعاد لمهنة التدقيق مكانتها من خلال ما تضمنه من اجراءات وضوابط وعقوبات اسهمت بشكل كبير في تقليل عمليات الاحتيال .

The implications of the Sarbanes-Oxley Act on the role and responsibility of Auditor in the detection and prevention of fraud

Abstract

As a result of financial scandals witnessed by the world's major companies such as Enron and World com as of finance fraud operations, Sarbanes–Oxley Act - 2002 was passed in order to detect and prevent fraud operations and restore confidence in accounting and auditing profession and re-building the confidence of investors in the finance markets and improve the performance of the professionals who are responsible for the protection of investors. So, this research aimed to identify the requirements of the Sarbanes-Oxley Act and the changes brought about by this law in the role and responsibility of the references to detect and prevent fraud.

Also, the research methodology has used the descriptive analytical method relying on the relevant scientific resources such as books and magazines in order to enrich the scientific research and achieve its objectives.

The research found out many of the results, most notably: that the finance fraud operations are the disposal of illegal and deliberate based on the three conditions of motivation, opportunity and justification, as the study concluded that the Sarbanes-Oxley Act returned to the auditing profession itself through the contents of procedures and controls and sanctions It contributed significantly to reduce finance fraud operations.

المقدمة :

يُعد المدقق مسؤول عن تخطيط واداء عمليات التدقيق على نحو يوافق تأكيد مناسب بان القوائم المالية خالية من اي تحريفات مادية مؤثرة بسبب وجود الاحتيال ، وقد افادت العديد من الشركات والمنظمات العالمية في تقاريرها ان الاحتيال قد اصبح اكثر انتشاراً او تكلفة في السنوات الاخيرة ، فضلاً عن ذلك ان اكتشاف الاحتيال وصدده قد اصبح بطيئاً ولا يساير حدوث حالات الاحتيال على نحو متوازي ، الامر الذي دفع بالكونغرس الامريكي القيام باصدار تشريع ساربينز اوكسلي في 30 تموز 2002 وهو يعد اكثر تشريعات الاوراق المالية اهمية منذ قانوني الاوراق المالية 1933 و 1934 ، اذ يعد ذلك التشريع بمثابة خارطة طريق للمدققين تجاه مسؤولياتهم عن كشف حالات الاحتيال ومنعها من اجل بناء معلومات مالية مفيدة وموثوقة يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ افضل القرارات الاستشارية والادارية .
عليه سيتناول البحث المحاور الاتية :

المحور الاول : منهجية البحث .

المحور الثاني : الاحتيال : مفهومه ، انواعه ، شروطه ، مخاطره .

المحور الثالث : النشرات والمعايير المتعلقة بمسؤولية المدقق عن اكتشاف الاحتيال .

المحور الرابع : قانون ساربينز اوكسلي ومسؤولية المدقق .

المحور الخامس : الاستنتاجات والتوصيات .

المحور الاول منهجية البحث

مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث بالاتي:

بالرغم من صدور العديد من نشرات وايضاحات التدقيق الامريكية والدولية والتي تمثل ارشاداً للمدققين وتوضيحاً لمسؤولياتهم عن كشف ومنع الاحتيال ، الا ان حالات الاحتيال باتت تتسع وتنتشر بشكل مضطرد سواءً على مستوى بلدان العالم بشكل عام وفي العراق بشكل خاص ، مما ادى الى اتساع الفجوة بين توقعات الجمهور وتوقعات المدققين فيما يتم توافره من تأكيد معقول عن وجود مخالفات واحتيال في القوائم المالية ، مما انعكس بدوره على ضعف ثقة المستثمر بالتدقيق لعدم قدرته على اكتشاف الاحتيال .

اهمية البحث :

نتيجة للاتهيارات التي حدثت في الشركات العالمية الكبرى والتي كان سببها التحريفات الجوهرية الناتجة عن الاحتيال والتواطى بين ادارة الشركة وشركات التدقيق ، مما تطلب الامر اصدار قانون ساربينز اوكسلي متضمناً في بنوده الاجراءات والتوجيهات والضوابط تجاه دور ومسؤولية المدقق في كشف هذه المخالفات والاطعاء ، لذلك فان البحث سيلقي الضوء على اهم المتطلبات التي جاء بها القانون والتي عززت دور ومسؤولية المدقق في كشف حالات الاحتيال المختلفة .

هدف البحث :

يهدف البحث الى التعرف على الاتي :

- 1- مفهوم الاحتيال وانواعه وشروطه ومخاطره .
- 2- النشرات والايضاحات الدولية الصادرة بخصوص الاحتيال ومسؤولية المدقق تجاهه .
- 3- قانون ساربينز اوكسلي ومتطلباته الخاصة بدور ومسؤولية المدقق في اكتشاف الاحتيال .

فرضية البحث :

يستند البحث على فرضية رئيسة مفادها الاتي :

تلعب متطلبات قانون ساربينز اوكسلي دوراً في تعزيز دور ومسؤولية المدقق عن اكتشاف الاحتيال .

اسلوب البحث :

لغرض تحقيق هدف البحث واثبات فرضيته فقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي وذلك بالاستعانة بالمصادر العلمية ذات العلاقة بموضوع البحث من كتب ورسائل جامعية ومجلات علمية وانترنت في سبيل اثراء البحث وتحقيق اهدافه .

المحور الثاني

الاحتيال (مفهومه ، انواعه ، شروطه ، مخاطره)

اولاً : مفهوم الاحتيال

من الاهمية بمكان ان يتم وضع تعريف شامل جامع مانع عن الاحتيال سواء لكل من المهنة او الشركة التي تصمم البرنامج المقاوم للاحتيال ، ولاشك انه من الجيد ان يتم التذكير باحتمالات حدوث الاحتيال من اجل تجنب ما قد يقال عليه ان الاحتيال يُعد اعراض تدل على وجود حالة غير طبيعية او انه حالة غير مرغوب فيها (لطي ، 2014 ، ص 109) . يشير (ارينز واخرون) الى ان الاحتيال كمفهوم قانوني عريض يصف اي خداع متعمد والمقصود به سلب شخص اخر او طرف اخر ملكيته او حقوقه ، وفي مجال القوائم المالية ، فان الاحتيال هو تحريف متعمد في البيانات ، وهناك فئتان من الاحتيال هما : التقرير المالي المخادع ، واختلاس الاصول (2013، ص537).

كما عرف (Singleton&Singleton) بان الاحتيال هو تحريف مقصود من مستويات الاداء للشركة ويرتكب من قبل الموظفين العاملين في مستويات الادارة الذين يسعون للاستفادة من فرص الاحتيال لتحقيق الترفيات والمكافآت والحوافز الاقتصادية وغيرها ، وهذا ما يطلق عليه بالاحتيال الاداري (40 p , 2010) ويعرفه (Goldman) بانه : اي اعمال غير قانونية تتميز عن طريق الخداع او الاخفاء او انتهاك الثقة ، وهذه الاعمال لا تنطوي على التهديد بالعنف او القوة المادية ، وعادة ما يرتكب من قبل الافراد والمنظمات للحصول على المال ، الممتلكات ، الخدمات او لتجنب فقدان خدمات او لتأمين مصالح شخصية او تجارية (4 p , 2010).

كما عرف الاحتيال بانه : ارتكاب اخطاء عن عمد وسبق اصرار وهو يعني بذلك مرادفاً للخطأ العمد ، ويحدث الاحتيال عن طريق التلاعب في البيانات المحاسبية ، بهدف اخفاء معالم معينة لتحقيق منفعة شخصية على حساب الشركة ، وتتعدد وتشكل محاولات ارتكاب الاحتيال ، اذ تتمثل في الاختلاس والابتزاز والرشوة والتلاعب في عمليات الافصاح والتعارض في المصالح واساءة استخدام السلطة (الحلو ، 2012 ، ص19) .

كما عرفت جمعية فاحصي الغش المعتمدين (ACFE) مصطلح الاحتيال على انه ذلك الغش الوظيفي او اي ممارسة تتسم بالفساد – اذ ان احتيال العاملين يعرف بانه استخدام وظيفة الشخص لتحقيق مكسب شخصي من خلال سوء الاستخدام المدروس والمتعمد لسرقة او اساءة استخدام موارد او اصول الشركة ، كما عرفت (ACFE) احتيال القوائم المالية على انه التحريف المدروس للمركز المالي للشركة المحقق من خلال التحريف المتعمد او استبعاد القيم والافصاحات في القوائم المالية من اجل خداع مستخدمي القوائم المالية (لطي ، 2014 ، ص 111) .

مما سبق يخرج الباحث بتعريف للاحتيال وهو عبارة عن تصرف غير قانوني متعمد يقوم به اشخاص او مؤسسات او ادارة شركات بهدف تحقيق مصالح شخصية او سمعة جيدة مقابل الاضرار بمصالح الاخرين ، وقد ينتج عنه تقارير مالية احتيالية او سرقة لأصول الشركة .

ثانياً : انواع الاحتيال

يتمثل النوعين الرئيسيين للاحتيال بـ التقرير المالي الاحتيالي واختلاس الاصول والذين يرتبطان بمسؤولية التدقيق عند اكتشاف التحريفات الجوهرية ، ويضيف (لطي ، 2014) بان الفساد هو النوع الثالث من انواع الاحتيال ، وهو يتضمن عدد من المخططات على سبيل المثال الرشوة بالإضافة الى الابتزاز والتي عادة ما تتضمن قيام شخص داخل الشركة بالعمل مع شخص خارج الشركة ، وعلى الرغم من ان ذلك الشخص قد يتم اعتباره طرف غير مرغوب فيه ، لذلك فان الفساد يتأسس على معاملات الطرف ذو العلاقة وعادة ما تكون علاقة غير معروفة . (لطي ، 2014 ، ص147) ، اما النوعين الرئيسيين للاحتيال فيتم تناولهما كما يأتي : (لطي ، 2014 ، 110-112)

1- التقرير المالي الاحتيالي : يعرف التقرير المالي الاحتيالي بانه عبارة عن التحريف العمدي او حذف قيم او افصاحات بنية خداع او تضليل المستخدمين المعنيين ، وتتضمن معظم حالات التقرير المالي الاحتيالي التحريف العمدي للقيم وليس الإفصاحات ، فقد اعدت شركة World com تقريراً يتضمن رسمة قيم ببلابين الدولارات كأصول ثابتة كان يتعين ان يتم تحميلها كمصرفات ، وبالرغم من ان معظم حالات التقرير المالي الاحتيالي تتضمن مغالاة في تحديد قيم الاصول او الدخل او استبعاد الالتزامات والمصرفات كمحاولة للمغالاة في تحديد قيمة الدخل الا انه غالباً ما تقوم الشركات بتخفيض قيم الدخل بشكل مدروس ويطلق على تلك الممارسة بتمهيد الدخل او ادارة الارباح ، كما ان هناك حالات عديدة وان كانت ليست متكررة لحدوث التقرير المالي الاحتيالي المتضمن افصاح غير كاف ، فعلى سبيل المثال المشكلة المركزية في قضية Enron كانت تتمثل فيما اذا كانت الشركة قد افصحت بشكل كافٍ عن الالتزامات للشركات التابعة المعروفة ككيانات ذات غرض خاص .

2- اختلاس الاصول : يتمثل اختلاس الاصول الاحتيال الذي يتضمن سرقة اصول الشركة ، وفي كثير من الحالات فان القيم المتضمنة لا تكون جوهرية او ذات اهمية للقوائم المالية ، ومع ذلك فان خسارة اصول الشركة تمثل مجال اهتمام رئيس للإدارة ولاشك انه من الارجح ان حد الاهمية النسبية المستخدم عن طريق الإدارة للاحتيال سيكون اقل تماماً من حد الاهمية النسبية المستخدم عن طريق المدقق لأغراض التقرير المالي ، وعادة ما يتم ارتكاب اختلاس الاصول عند المستويات الدنيا من هيكل الشركة ، وفي بعض الحالات قد تنطوي الإدارة العليا بسرقة اصول الشركة ، وان الاختلاس المرتبط بالإدارة العليا يمكن ان يتضمن قيمة جوهرية ذات قيمة كبيرة .

ثالثاً : مثلث (شروط الاحتيال)

يشير الاصدار (SAS 82) الصادر عن مجلس معايير المراجعة التابع لمجمع المحاسبين القانونيين الامريكى الى ان مثلث الاحتيال ركز فقط على محددتين هما ضغوط او دوافع ارتكاب الاحتيال ووجود فرصة او امكانية لارتكاب الاحتيال وان هذين الشرطان ملزمان لوقوع نوعي الاحتيال ، فيما ركز الاصدار (SAS 99) الصادر عن مجلس معايير

المراجعة على ان ارتكاب الاحتيال مرهون بثلاثة شروط او محددات وهي الحافز ، الفرص ، وتبرير الاحتيال (علي ، 2011 ، ص43) .
ويتناول الباحث كل شرط من شروط الاحتيال كما يأتي :

1- الضغوط Pressures

يمكن ان تكون الاحتياجات الشخصية للفرد اكثر اهمية من الاخلاق الشخصية او احتياجات واهداف الشركة ، اذ ان غالباً ما ترتبط الضغوط لارتكاب الاحتيال مع الضغوط الشخصية او الضغوط المؤسسية على الفرد ، وهو في الواقع رغبة متعددة لارتكاب الاحتيال والنصب (Vona , 2008 , p 8) .

2- الفرص Opportunity

الفرصة هي وصف لحالة تسمح لحدوث الاحتيال وعادةً ما تتمثل في ضعف الرقابة الداخلية التي تتيح تحويل الاصول او اخفاء فعل ، وفي الغالب يكون هذا الضعف ناتج عن سوء تصميم انشطة الرقابة او تنفيذها او الاثنين معاً (Cendrowski & others, 2007 , p44) .

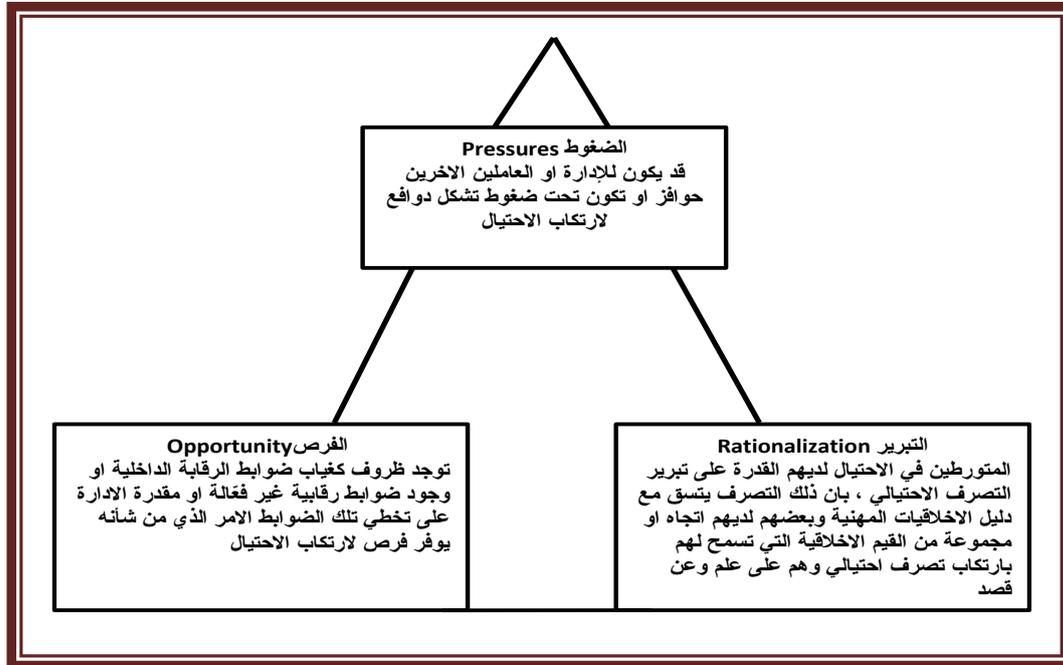
3- التبرير Rationalization

التبرير هو عنصر حاسم في معظم عمليات الاحتيال وهو ينطوي على تناغم سلوك شخص غير قانوني او غير اخلاقي مثل السرقة مع المفاهيم المقبولة عموماً. (Johnstone & others , 2014 , p38) كما يشتمل او يستند التبرير على الافكار او المعتقدات الاتية :- (Goderre , 2009 , p18) :-

- النشاط (الاحتيال) ليس اجرامي .
- الافعال لها ما يبررها .
- انه مجرد اقتراض للمال .
- انه بضمنان تلبية اهداف الشركة .
- الجميع او الاغلب يفعل ذلك ، لذلك يجب ان يكون مقبولاً .

ويضيف (ارينز ، واخرون) بان التقلب في موظفي المحاسبة ، او وجود ضعف في هذا القسم وقسم معالجة المعلومات قد يتيح فرصة للاحتيال . فالعديد من حالات التقرير المالي المحتال ترجع لعدم فاعلية لجنة التدقيق واشراف مجلس الادارة على التقرير المالي (2013 ، ص 537) .

من ناحية اخرى يمكن القول بان انظمة الحاسبة الالكترونية قد خلقت بيئة ساعدت على ارتكاب العديد من جرائم الاحتيال ، علاوةً على انتشار فيروسات الحاسبات ، ومن اهم العوامل التي ساعدت على حدوث الاحتيال وزيادته في انظمة الحاسبة الالكترونية اختفاء السجلات المادية ، عدم وجود مسار جيد للتدقيق ، سهولة ارتكاب الاحتيال ، انتشار فيروسات الحاسب واخيراً نقص خبرة العاملين (شحاته ، 2014 ، ص 292) .
ويمكن توضيح مثلث (شروط) الاحتيال من خلال الشكل الاتي :

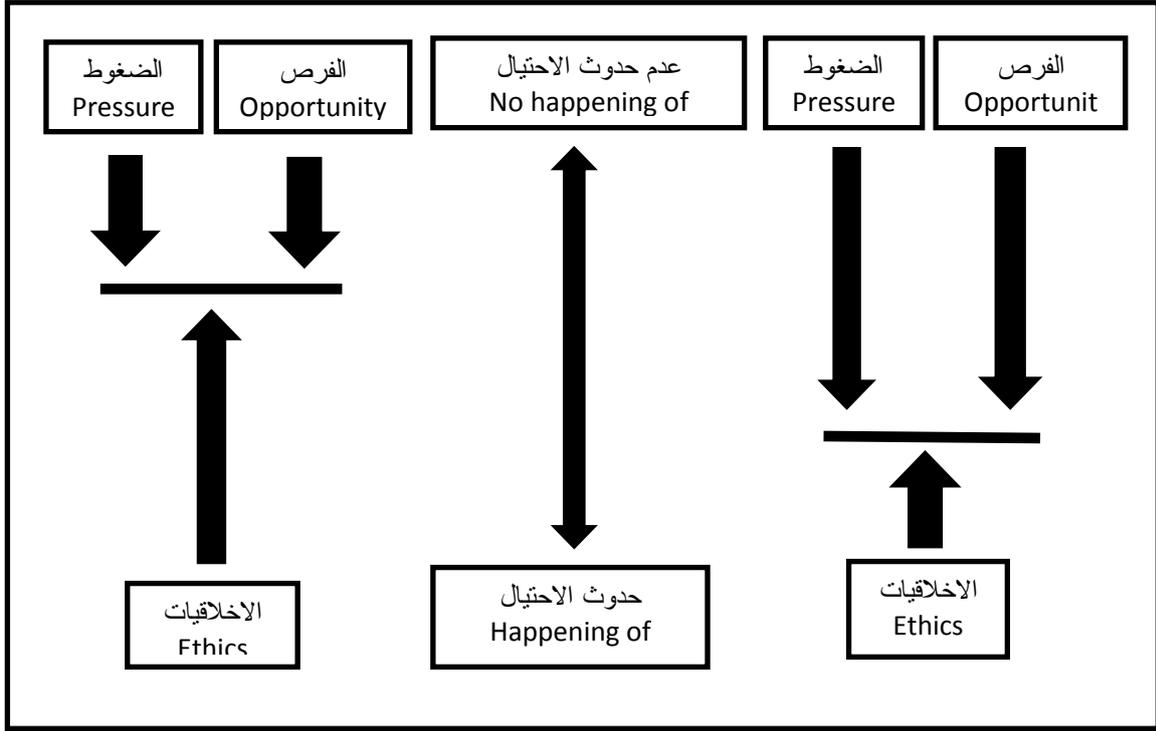


الشكل (1) *

مثلث (شروط) الاحتيال The Fraud Triangle

المصدر: لطفي ، امين السيد احمد ، 2014 ، تفعيل البيات المراجعة في محاربة الاحتيال والفساد ، الدار الجامعية للنشر ، ص 114 .

ويصف الشكل الاتي التفاعل بين هذه القوى الثلاثة (عناصر مثلث الاحتيال)



الشكل (2)*

العلاقة المتناقضة بين عناصر مثلث الاحتيال

المصدر: بتصريف من الباحث بالاعتماد على

James. A , Hall, (2011) , Information technology auditing and assurance , South – Western , U.S.A , P 594.

من الشكل المشار اليه يتضح بان الشخص الذي يتمتع بمستوى عال من القيم الاخلاقية او السلوك الشخصي سوف يواجه الضغوط المنخفضة مع انخفاض في فرص حدوث الاحتيال وبالتالي لا يحدث الاحتيال ، على العكس تماماً فان ضعف القيم الاخلاقية او السلوك الشخصي سوف يواجه بضغط أكبر مع فرص أكثر لحدوث الاحتيال وبالتالي يحدث الاحتيال .

رابعاً : عوامل مخاطر الاحتيال

من الاعتبارات المهمة لدى المدقق عند كشف الاحتيال ، تحديد العوامل التي تزيد من خطورة الاحتيال ، وتختلف عوامل مخاطر الاحتيال في التقرير المالي المضلل عما هو عليه في اختلاس الاصول فضلاً عن اشتراكهما في نفس الشروط (الضغط – الفرص – التبرير) (ارينز وآخرون ، 2013 ، ص 540) .
والجدول الاتي يوضح امثلة لعوامل مخاطر الاحتيال لكل من التقرير المالي المضلل واختلاس الاصول

جدول (1) *

امثلة لعوامل مخاطر الاحتيال في التقرير المالي المضلل واختلاس الاصول

الضغوط	الفرص	التبرير
الإدارة أو موظفون آخرون لديهم دوافع أو ضغوط لتحريف القوائم المالية واختلاس الأصول بشكل ذي أهمية نسبية.	تتيح الظروف فرص للإدارة أو الموظفين لتحريف القوائم المالية أو اختلاس الأصول .	اتجاهات شخصية ، أو مجموعة قيم أخلاقية تسمح للإدارة أو الموظفين لارتكاب فعل غير أمين أو انهم في بيئة تفرض عليهم ضغطاً يبرر ارتكابهم لهذا الفعل .
امثلة لعوامل المخاطر في التقرير المالي	امثلة لعوامل الخطر في اختلاس الاصول	امثلة لعوامل الخطر في اختلاس الاصول
الثبات المالي أو الربحية يهددها الاقتصاد أو الصناعة أو ظروف تشغيل الشركة ، والإمثلة تشمل انخفاض طلب العميل ، زيادة فشل العمل سواء في الصناعة أو الاقتصاد العام .	*وجود كميات كبيرة من النقدية متاحة أو وحدات من المخزن صغيرة ذات قيمة مرتفعة أو عليها طلب متزايد . *رقابة داخلية غير كافية على الأصول بسبب الافتقار للتقسيم الجيد للواجبات ومراقبة الموظفين الذين يستطيعون الوصول للأصول والإجازات الإجبارية للموظفين الذين يسهل وصولهم للأصول.	*عدم النظر إلى الحاجة لمراقبة أو تقليل مخاطر اختلاس الأصول. *عدم النظر للرقابة الداخلية عن طريق تجاهل الرقابة الحالية أو الفشل في تصحيح عيوب الرقابة الداخلية .
*التزامات مالية تخلق ضغطاً على من لديهم إمكانية الوصول إلى النقدية أو أصول أخرى يمكن سرقتها ، *علاقات متضادة بين الإدارة والموظفين الذين يستطيعون الوصول إلى الأصول القابلة للسرقة مما يحفزهم لسرقة هذه الأصول.	*التقديرات المحاسبية المهمة التي تشمل الحكم الذاتي أو الشكوك التي يصعب التأكد من صحتها . *عدم فاعلية مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق على التقرير المالي. *التقلب المحاسبي أو عدم فاعلية المحاسبة والتدقيق الداخلي أو فريق عمل تكنولوجيا المعلومات.	*الاتصال غير الملائم أو غير الفاعل والتأييد غير الملائم لقيم الشركة . *التساريخ السابق لانتهاكات قوانين الأوراق المالية أو القوانين الأخرى . *سياسة الإدارة في إيجاد نشرات غير واقعية للمحللين الماليين المؤتمنين (الطرف الثالث) .

*المصدر : يتصرف من الباحث بالاعتماد على : ارينز وآخرون ، 2013 ، المراجعة المحاسبية وخدمات التأكيد ، دار المريخ للطباعة والنشر ، المملكة العربية السعودية ص543.

ولتقييم مخاطر الاحتيال يتعين على المدقق الاحتفاظ بمستوى من الشك المهني عند دراسته للمجموعة العريضة من المعلومات المتضمنة عوامل مخاطر الاحتيال بهدف الاستجابة لمخاطر الاحتيال ، وينص معيار التدقيق الأمريكي رقم (1) على انه عند ممارسة الشك المهني ، فان المدقق يجب ان لا يفترض ان الإدارة غير امينة ولا يفترض ان تكون الامانة محل شك (لطي ، 2014 ، ص120) .
اما فيما يتعلق بمخاطر الاحتيال فان (SAS 99) الصادر عن مجلس معايير المراجعة الأمريكي يتطلب من المدقق النظر الى بعض المجالات التي من شأنها ان تزيد من احتمالات مخاطر الاحتيال عند تدقيق القوائم المالية وكما يأتي (Harry & others , 2007, p33) :

- الحصول على المعلومات لتحديد المخاطر .
- تحديد المخاطر.
- تقييم المخاطر.

كما اكدت النشرة (99) على ان اثناء تخطيط عملية التدقيق يجب ان يناقش فريق عمل التدقيق مدى الحاجة للاحتفاظ بذهن شكاك خلال كافة مهمة التدقيق لتحديد مخاطر الاحتيال ، مع ضرورة التقييم الحرج لدليل اثبات التدقيق ، اذ يجب على المدقق ان يدقق ويبحث المشكلة بشكل كامل كما يتعين عليه الحصول على دليل اثبات كلما كان ذلك ضرورياً او قد يتم الاسترشاد بأعضاء فريق العمل الآخرين بدلاً من تبرير او صرف النظر عن المعلومات او الظروف الأخرى التي تشير الى وجود التحريف الجوهرى بسبب الاحتيال (لطي ، 2014 ، ص120-121) .

اما عن مصادر المعلومات التي تساعد المدقق في الحكم على مخاطر الاحتيال فهي تتمثل بما يلي (نور وآخرون ، 2007 ، ص 312):-

- معلومات يتم الحصول عليها من خلال التواصل بين اعضاء فريق التدقيق فيما يتعلق بمعرفتهم عن الشركة وعن ظروف الصناعة التي تعمل بها الشركة والحالات محل الشبهات في التحريف الجوهرى.
- الاستفسار من الإدارة حول وجهات النظر المختلفة عن احتمالات الاحتيال والتلاعب ومدى توافر الادوات الرقابية اللازمة للحد من مخاطر الاحتيال .
- اجراءات الفحص التحليلي التي يجريها المدقق خلال مرحلة تخطيط التدقيق لتحديد فيما اذا كان هناك علاقات او نسب مالية مثيرة للشكوك او غير عادية .
- اي معلومات اخرى مثل تلك التي اعتمد عليها المدقق في اتخاذ قراره لقبوله التدقيق مع العميل او التجديد معه ومعلومات الفحص المحدود للقوائم المالية .

المحور الثالث

النشرات والمعايير المتعلقة بمسؤولية المدقق عن اكتشاف الاحتيال

في بداية القرن العشرين كان التدقيق يؤدي بشكل اساسي لتلبية لرغبة الادارة ، وقد كان اهتمام المدقق موجه اساساً لاكتشاف الاخطاء او الاحتيال الذي يمكن ان يقع من جانب العاملين بالشركة ومن هنا كان المدقق يركز على الفحص المستندي اكثر مما يفعله في الوقت الحاضر ، وقد كان تركيز المدقق خلال تلك الفترة على تدقيق قائمة المركز المالي وتحقیقاً لغرض اكتشاف الاخطاء والاحتيال ، فقد كان التدقيق يتضمن عادةً الفحص المستندي الكامل للعمليات المالية وبالاعتماد على ادلة الاثبات الداخلية كلياً عند اداء عملية التدقيق (لطفى ، 2005 ، ص 91) .

اولاً : النشرة رقم (1) بعنوان : توسيع اجراءات التدقيق

صدرت في اواخر الثلاثينات من القرن العشرين وبالتحديد في عام 1939 النشرة رقم (1) الصادرة عن المجمع الامريكي للمحاسبين القانونيين ، اذ اوضحت هذه النشرة ان على المدقق ان يخطط عملية التدقيق بهدف ابداء الرأي بعدالة التقارير المالية وليس لاكتشاف الاحتيال في التقارير المالية ، وان عملية اكتشاف الاحتيال لاتعد هدفاً أساسياً للتدقيق ، ومنذ اصدار تلك النشرة تحاول المهنة اقتناع الجهات المستفيدة من التقارير المالية بان اكتشاف الاحتيال لا يعد هدفاً أساسياً للتدقيق ، وان المدقق يتحمل مسؤولية محدودة بخصوص ذلك ، الا انها لم تنجح في تحقيق ذلك الهدف (دحود ، 2006 ، ص 183) .

ثانياً : ايضاح المراجعة رقم (30) بعنوان : مهام ومسؤوليات مدقق الحسابات المستقل في دراسة البيانات المالية

اكدت ايضاحات معايير التدقيق الامريكية قبل عام 1960 على ان قدرة المدقق في اطار اداء عملية التدقيق العادية على اكتشاف الاحتيال مكبلة بالعديد من القيود ، الامر الذي حدا الى اصدار الايضاح الامريكي لاجراءات التدقيق رقم (30) عن لجنة اجراءات التدقيق عام 1960 ، اذا حدد ذلك الايضاح مسؤوليات المدقق تجاه كشف الاحتيال بما يلي (لطفى ، 2005 ، ص 93-96) :

- 1- يجب على المدقق عند اداء عملية التدقيق ان يكون مدركاً لاحتمال وجود احتيال جوهري من جانب الادارة بالقوائم المالية ، الامر الذي قد يؤثر في عدالة وصدق تلك القوائم عند ابداء رأيه.
 - 2- اذا اكتشف المدقق اثناء قيامه بأداء عملية التدقيق وجود امور محددة اثار شكوكه تجاه احتمال وجود احتيال يؤدي الى تحريف جوهري ، فانه يجب عليه الاتصال ببادارة الشركة محل التدقيق لتحديد المسؤول عن ذلك الاحتيال وتحديد مقدار ذلك الاحتيال بدقة .
 - 3- يعتمد المدقق عند تحديد طبيعة وتوقيت ومدى الاختبارات الاساسية على نظام الرقابة الداخلية وبالتالي فان الادارة تُعد مسؤولة عن وضع نظام الرقابة الداخلية الفاعل .
- وفضلاً عن اشارة ايضاح اجراءات التدقيق الامريكي رقم (30) على ان المدقق يجب ان يكون مدركاً لاحتمالية حدوث الاحتيال ، الا انه قد تضمن ان المدقق لا يتحمل مسؤولية ايجابية صريحة لاكتشاف الاحتيال ، كما انه لم يوسع من مسؤولية المدقق المرتبطة بذلك .

ثالثاً : نشرة معايير التدقيق رقم (16) بعنوان : مسؤولية مراقب الحسابات المستقل في الكشف عن الاخطاء والمخالفات

مع تزايد الضغوط على المدققين لاسيما في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية بان يتحملوا مسؤوليات اكبر في اكتشاف الاحتيال ، اذ انهم بمثابة الخط الدفاعي الامامي للجمهور ضد الاحتيال ، فقد تم اصدار ايضاح معيار التدقيق رقم (16) لسنة 1977 ، اذ اكدت النشرة عن حقيقة ان المدقق مسؤولاً داخل حدود عملية التدقيق عن البحث عن تلك المخالفات التي يكون لها تأثير جوهري على القوائم المالية ، وان يبذل المهارة والعيانية المطلوبة والمعقولة في فحصه ، كما يجب عليه ان يحافظ على نزعة الشك المهني لديه اثناء فحصه ، كما اوضحت النشرة ان المدقق لا يستطيع الاعتماد على الرقابة الداخلية في منع غش واحتيال الادارة لان ذلك النظام يمكن ان يقهر بوساطة الادارة ، كما يجب على المدقق عندما يتشكك في احتمالية وجود مخالفات ان يناقش الامر مع بحث امكانية توسيع نطاق فحصه مع مستوى الادارة المناسب (لطفى ، 2013 ، ص 290-291) .

رابعاً : نشرة معايير التدقيق رقم (53) بعنوان : مسؤولية مدقق الحسابات في الكشف والتبليغ عن الاخطاء والمخالفات

نتيجة للعيوب التي وجهت الى ايضاح معيار التدقيق رقم (16) ، ونتيجة لظهور اتجاهات تنادي بالتدخل الحكومي وزيادة توسيع مسؤولية المدقق ، فقد تم اصدار ايضاح معيار التدقيق رقم (53) لسنة 1988 والذي حدد مسؤوليات المدقق بما يلي : (لطفى ، 2005 ، ص 100)

- 1- يجب على المدقق تقييم مخاطر احتمال وجود اخطاء او مخالفات قد تؤدي الى اعداد قوائم مالية مضللة ، مما يتحتم عليه تصميم برنامج مراجعة يوافر تأكيدات معقول عن اكتشاف الاخطاء والمخالفات الجوهرية في القوائم المالية .
- 2- يجب على المدقق في ضوء تقييمه للمخاطر بذل العناية المهنية الواجبة في مرحلة تخطيط وتنفيذ نتائج اجراءات التدقيق مع ضرورة توافر قدر ملائم من الشك المهني لاكتشاف الاخطاء والمخالفات .

- 3- يجب ان يأخذ المدقق بنظر الاعتبار عند تخطيط عملية التدقيق تأثير كل من هيكل الرقابة الداخلية وعوامل المخاطر التي تساعد في تقييم مخاطر التدقيق على مستوى القوائم المالية كوحدة واحدة .
- 4- يجب على المدقق تقييم احتمال وجود قوائم مالية مضللة ومعرفة بمعرفة الإدارة .
- 5- يجب على المدقق ان يأخذ في اعتباره عند تقييم مخاطر التدقيق احدى التأكيدات المرتبطة بأرصدة الحسابات كمدى قابلية تعرض الاصول للاختلاس ومدى كفاءة الاشخاص القائمين على تشغيل ومعالجة البيانات ومدى تأثير الحكم الشخصي على تحديد ارصدة الحسابات .

خامساً : نشرة معايير التدقيق رقم (82) بعنوان: دراسة الغش عند مراجعة القوائم المالية
الغى الاصدار رقم (82) لسنة 1997 الصادر عن المجمع الاميركي للمحاسبين القانونيين الاصدار السابق رقم (53) وقدم ارشادات للمدقق وهو بصدده وفانه بمسؤوليته عن اكتشاف والتقرير عن الاحتيال في القوائم المالية ، اذ لزم مدقق الحسابات بتقدير مستوى خطر التحريف الجوهرى بسبب الاحتيال ، كما اكد على المدقق ضرورة مراعاة العوامل الخاصة بتقدير هذا الخطر وماهي بدائل تجاوبه مع نتائج تقدير مستوى خطر الاحتيال ، كما امد هذا الايضاح للمدقق ارشادات لتقييم نتائج اختبارات التدقيق بشأن خطر التحريف الجوهرى بسبب الاحتيال ، كما قدم ارشادات كافية تحكم وتنظم اتصال مدقق الحسابات بشأن الاحتيال سواء مع الادارة او لجنة التدقيق او الطرف الثالث في بعض الاحيان (علي ، 2011 ، ص43).

سادساً : نشرة معايير التدقيق رقم (99) بعنوان: مراعاة الغش عند تدقيق القوائم المالية
اصدر مجلس معايير التدقيق المعيار رقم (99) بهدف ارشاد المدققين فيما يتعلق بتقييم مخاطر الاحتيال ، اذ يجب على المدقق ان يكون لديه مستوى معين من نزعة الشك المهني لفهم وتحديد والتعامل مع خطر الاحتيال ، كما تطلب المعيار ضرورة الاخذ بمتطلبات العناية المهنية الواجبة فيما يتعلق بممارسة الشك المهني مع تخصيص مساعدين من ذوي الخبرة مع الاشراف الجيد عليهم والتحقق من سلامة اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية والاهتمام بجمع ادلة التدقيق الاكثر اقناعاً (نور وآخرون ، 2007 ، ص 312) .

كما تطلب المعيار من المدقق القيام بما يأتي (عبدالكريم ، 2014 ، ص233) :-

- 1- ان يقوم بعملية بحث ايجابية عن الاخطاء والتلاعب والاحتيال .
- 2- ان يسعى الى الحصول على المزيد من ادلة الاثبات عند تدقيق العمليات .
- 3- في الحالات الصعبة يمكن للمدقق ان يستعين بمدققين او خبراء في اكتشاف الاحتيال لتدقيق الحسابات التي تحتوي على تلاعب او احتيال .

كما يشير (Singleton) بان (SAS 99) تطلب من المدقق فهم اسباب والعلامات المميزة للاحتيال ، وتقييم المخاطر المتعلقة بالقوائم المالية والاطفاء الجوهرية بسبب الاحتيال ، بالإضافة الى وضع خطة لتدقيق الحسابات بشأن الحصول على تأكيدات معقولة فيما اذا كانت القوائم المالية خالية من الاخطاء الجوهرية سواء بسبب الخطأ او الاحتيال ، والتقرير عن جميع حالات الاحتيال الى المستوى المناسب من الادارة ، وفيما يتعلق بتقريره ، فيجب الاصرار على ان القوائم المالية تتأثر بعملية الاحتيال المادي او تقديم رأي متحفظ (p9, 2010) .

سابعاً : معيار التدقيق الدولي رقم (240) بعنوان : مسؤوليات المدقق المتعلقة بالاحتيال في عملية تدقيق القوائم المالية

استهدف معيار التدقيق الدولي رقم (204) توافر ارشادات بشأن مسؤولية المدقق عن اكتشاف والتلاعب والاطفاء عند تدقيق القوائم المالية ، فوفقاً للفقرات (10) و (13) فان الادارة والمسؤولين عن حوكمة الشركة هم مسؤولون عن منع واكتشاف والتلاعب من خلال البات ملائمة لهذا الغرض، اما مسؤولية المدقق فما زالت محصورة في ابداء الرأي عن القوائم المالية ولكنه لا يمكن ان يكون مسؤولاً عن منع التلاعب ، اذ ان هذا المعيار لم يتناول اتجاهات او تبرير الافراد نحو الاحتيال كمحدد ثالث لوقوعه ، وفيما يتعلق بمسؤولية المدقق على تخطيط واجراءات التدقيق اشار هذا المعيار الى ان مدقق الحسابات يجب ان يمارس الشك المهني في تخطيط التدقيق وان يناقش مع باقي اعضاء فريق التدقيق مدى قابلية الشركة للتحريفات الجوهرية في القوائم المالية بسبب الاخطاء والاحتيال ، وان يستفسر من الادارة عن عدة امور كتقييم الادارة لمخاطر تحريف القوائم المالية بسبب التلاعب ، والرقابة المحاسبية المطبقة ، كما اشار المعيار الى اهمية وطرق توصيل المدقق للتحريف الناتج عن الاحتيال ، اذ اوضح مسؤولية مدقق الحسابات عن توصيل هذه المعلومات للادارة واولئك المسؤولين عن حوكمة الشركة وحياناً الجهات الرقابية والاشرفية ، كما ان المعيار اعطى للمدقق ارشادات عند اتخاذ قرار بنوع الرأي الذي سوف يبديه على القوائم المالية وذلك من خلال الاسترشاد بمعيار التدقيق رقم (320) بشأن الاهمية النسبية والمعيار رقم (700) بشأن تقرير مدقق الحسابات عن القوائم المالية (علي ، 2011 ، ص46-47).

وفيما يخص الاستجابات للمخاطر المقيمة للأخطاء الجوهرية بسبب الاحتيال فقد حدد المعيار في الفقرة رقم (1/33) ان يعكس السلوك الاجمالي للتدقيق زيادة في مستوى الشك المهني او تعيين افراد اضافيين ذوي مهارات ومعرفة متخصصة مثل الخبراء الشرعيين وخبراء تقنية المعلومات (معيار التدقيق الدولي رقم 240 ، ص 184) .

والجدول الاتي يوضح كل نشرة او معيار ومسؤوليات المدقق التي جاءت بها تلك النشرة او جاء بها المعيار بشأن الاحتيال ونواحي القصور الذي تخلفهما

جدول (2)*
نشرات التدقيق الخاصة بمسؤوليات المدقق عن اكتشاف الاحتيال

رقم النشرة	تاريخ الاصدار	عنوان النشرة او المعيار	المسؤوليات الملقاة على المدقق	الماخذ ونقاط الضعف في النشرة او المعيار
SAS NO (1)	1939	توسيع اجراءات التدقيق.	المسؤولية الرئيسية للمدقق في ظل هذه النشرة هي ابداء رأي عن مدى صدق وعدالة القوائم المالية في التعبير عن المركز المالي ونتائج الاعمال .	اكتشاف التلاعب والاحتيال هدف ثانوي لعملية التدقيق ومسؤولية المدقق.
SAS NO (30)	1960	مهام ومسؤوليات مدقق الحسابات المستقل في دراسة القوائم المالية.	*على المدقق ان يكون مدركاً لاحتمالية وجود احتيال جوهري من جانب الادارة في القوائم المالية *الاتصال بإدارة الشركة محل التدقيق لتحديد المسؤول عن لك الاحتيال ومقداره في حالة وجود احتمالية لوقوعه . *يجب ان يعتمد على الرقابة الداخلية عند تحديد وطبيعة وتوقيت مدى الاختبارات الأساسية .	*لا يتحمل المدقق مسؤولية ايجابية صريحة لاكتشاف الاحتيال . * لم توسع النشرة من مسؤولية المدقق تجاه اكتشاف الاحتيال .
SAS NO (16)	1977	مسؤولية مدقق الحسابات المستقل في الكشف عن الاخطاء والمخالفات .	*مسؤولية المدقق محددة داخل حدود عملية التدقيق في كشف الاحتيال . *ان يبذل المدقق العناية والمهارة المطلوبة في فحصه *يحافظ على نزعة الشك المهني اثناء الفحص . *عند وجود شك من قبل المدقق في احتمالية وجود مخالفات يجب توسيع نطاق فحصه مع المناقشة لمستوى الادارة المناسب .	*حددت مسؤولية المدقق بحدود العينة التي يقوم بتدقيقها . * لم تقدم ارشاداً كافيّاً للمدققين ومن ثم فباتها لم تلبى احتياجات المهنة.
SAS NO (53)	1988	مسؤولية مدققي الحسابات في الكشف والتبليغ عن الاخطاء والمخالفات.	*يجب على المدقق تقييم مخاطر احتمال وجود اخطاء او مخالفات . *تصميم برنامج تدقيق يوفر تأكيد معقول لاكتشاف الخطأ والمخالفات الجوهرية. *بذل العناية المهنية في مرحلة تخطيط وتنفيذ اجراءات التدقيق . *يجب تقييم احتمال وجود قوائم مالية مضللة بمعرفة الادارة مع ضرورة الاخذ بالتأكدات المرتبطة بأرصدة الحسابات .	*تم تعطي النشرة تفسيراً واضحاً للمعنى المقصود بالتأكد المعقول والدرجة الملائمة للشك *لم يوفر ارشاداً عن الاهمية النسبية للعوامل التي ينبغي على المدقق ان يأخذها بنظر الاعتبار عند تقييم مخاطر حدوث التحريفات .
رقم النشرة	تاريخ الاصدار	عنوان النشرة او المعيار	المسؤوليات الملقاة على المدقق	الماخذ ونقاط الضعف في النشرة او المعيار
SAS NO (82)	1997	دراسة الغش عند تدقيق القوائم المالية .	*الزام المدقق بتقدير مستوى مخاطر التحريف الجوهري بسبب التلاعب والعوامل التي يجب مراعاتها عند تقدير المخاطر . *امداد المدقق بإرشادات لتقييم نتائج اختبارات التدقيق بشأن مخاطر التحريف بسبب الاحتيال. *تقديم ارشادات كافية تحكم وتنظم اتصال المدقق مع الادارة او لجنة التدقيق .	*عدم المسؤولية في الإفصاح عن اعمال الاحتيال الى الاطراف الخارجية . *لم يعط ارشادات محددة عن الكيفية التي بمقتضاها يمكن الجمع بين عوامل مخاطر حدوث الاحتيال داخل عملية التقييم الشاملة لمخاطر احتيال الادارة .
SAS NO (99)	2002	مراعاة الغش عند تدقيق القوائم المالية .	*لا يحمل هذا المعيار مسؤولية اكبر للمدقق وإنما يوفر ارشادات للمدققين للوفاء بمسؤولياتهم المرتبطة بالاحتيال . *العصف الذهني لفريق التدقيق مع دراسة المدققين لكيفية ارتكاب الاحتيال وكذلك افتراض وجود الاحتيال عند الاعتراف بالإيراد . *النزوع الكبير للشك المهني لاستجابات الادارة . *استخدام نظم معلومات الكترونية متقدمة في الكشف عن الطرق الجديدة لاكتشاف الاحتيال. *الاعتراف باحتمال وجود تواطؤ بين الادارة والطرف الثالث مع استبعاد لإمكانية التنبؤ بإجراءات التدقيق .	* بالرغم من ان (99)SAS يمثل خطوة هامة للأمام لتوسيع وظائف فريق عمل التدقيق عند تخطيط واداء عملية التدقيق ، الا انه يُعد احد مكونات برنامج المعهد الامريكى للمحاسبين القانونيين الشامل والخاصة بمقاومة الاحتيال ومسؤولية الشركة في هذا الشأن .
ISA NO (240)	2002	مسؤوليات المدقق المتعلقة بالاحتيال في عملية تدقيق القوائم المالية .	*مسؤوليته ابداء الرأي عن عدالة القوائم المالية . *ممارسة الشك المهني في تخطيط التدقيق والمناقشة مع اعضاء فريق التدقيق مدى قابلية الشركة للتحريفات الجوهرية في القوائم المالية بسبب الاحتيال والاطفاء . *مسؤولية المدقق عن توصيل المعلومات المتعلقة بالتحريف الناتج عن الاحتيال للإدارة والمسؤولين عن حوكمة الشركة وحياتاً الجهات الرقابية والإشرافية .	*لم يحدد مسؤولية المدقق عن منع الاحتيال ، اذ لم يتناول المعيار اتجاهات او تبرير الأفراد نحو الاحتيال كمحدد ثالث لوقوعه.

*المصدر : الجدول من اعداد الباحث

المحور الرابع

قانون ساربينز اوكسلي ومسؤولية المدقق

في 31 تموز 2002 صادق الكونكرس الامريكي على قانون يسمى (قانون ساربينز اوكسلي) نسبة الى الاشخاص الذين انيطت بهم مهمة اعداد هذا القانون وهما عضوان في السلطة التشريعية ، وقد صدر هذا القانون كرد فعل لفضائح الشركات الامريكية العملاقة كشركة (Enron) وشركة (World com)، واكتشاف ان المدراء التنفيذيين يقومون بتحريف الاوضاع المالية لشركاتهم بإخفاء خسائر والتزامات من قائمة المركز المالي للشركة واختلاس اموال الشركة للاستخدام الشخصي ، فضلاً عن الفشل في تنفيذ الرقابة الداخلية والعمليات التي تؤكد على دقة التقارير المالية ، فضلاً عن وجود ممارسات احتيالية وقصور في اجراءات التدقيق التي من شأنها منع الاحتيال والتلاعب .

اولاً : دوافع صدور قانون ساربينز اوكسلي

- تتمثل اهم الدوافع التي كانت وراء صدور قانون ساربينز اوكسلي بما يلي (الغول، 2013، 31-36):-
- 1- نتيجة لفشل الاعمال مثل فشل شركة (Enron) للطاقة وغيرها من الشركات المساهمة العامة ، ترتب عليها فقدان المستثمرين والعاملين والدانين وحتى الجمهور الثقة في النظم المحاسبية والتدقيق.
 - 2- انتشار الممارسات والاعمال غير الاخلاقية من قبل بعض الموظفين والمستثمرين ادى الى وجود فرص للاحتيال والتلاعب .
 - 3- اخفاق المدققين الخارجيين لأداء مهنتهم وذلك بقيامهم بممارسات مهنية غير سلمية مثل وضع المفاهيم المحاسبية التي تساعد الشركات على تحقيق اهداف الارباح ، كما ان فشل بعضهم في كشف الاحتيال في العديد من الشركات ، كما اختزل بعضهم اجراءات التدقيق الاساسية ، كما كانوا يهدفون الى بيع خدمات بخلاف عملية التدقيق لعملائهم وهذا يتعارض مع استقلالية المدقق .
 - 4- فجوة التوقعات من الاسباب الضمنية وراء صدور قانون ساربينز اوكسلي .
 - 5- الانتقادات الموجهة الى المدققين الخارجيين التي تتمثل في فشل الشركات دون تحذير مسبق من المدقق ، ووجود احتيال جوهري قامت به الادارة وانعكس على حسابات الشركة ولم يكتشفه المدقق ، واحتواء القوائم المالية على مبالغة جوهريه في قيمة الاصول او تخفيض في قيمة الالتزامات ، وعدم اكتشاف التصرفات غير القانونية المتعلقة بالنواحي المالية والمحاسبية .
 - 6- ارتفاع في عدد القضايا ضد المدققين من قبل اصحاب المصالح والحكومة الامريكية .

ثانياً : اهداف قانون ساربينز اوكسلي

- يتضمن قانون ساربينز اوكسلي جملة من الاهداف الداعية الى النهوض ببيئة المحاسبية والتدقيق واكتساب ثقة المستثمرين واسترجاعها ومنها الاتي (الدوغجي وسيد علي ، 2011، 17-18):-
- 1- الشفافية في تقديم المعلومات المالية : اذ تتحقق الشفافية بدراسة القوائم المالية السنوية والاولية قبل اعتمادها ونشرها بغرض التوصل الى قناعة بانها لا تتضمن اي بيانات غير صحيحة والتأكد من عدم حذف اي بيانات او معلومات او مبالغ من شأنها تجعل هذه القوائم مضللة .
 - 2- التحقق من صحة وكفاءة نظام الرقابة الداخلية في الشركة ومدى فاعليته في الحد من عمليات الاحتيال والاطعاء واكتشافها فور وقوعها .
 - 3- دراسة السياسات المحاسبية التي تتبناها الشركة ، واي تغير في هذه السياسات المتبعة والاخذ بعين الاعتبار مدى ملائمة هذه السياسات لطبيعة عمل الشركة واثرها على المركز المالي ونتائج الاعمال .
 - 4- الاشراف على عمليات التقصي والبحث عن الاحتيال والاطعاء التي من شأنها ان تحدث في الشركة .
 - 5- دراسة التقارير والملاحظات التي يقدمها المحاسب القانوني والاخذ بالآراء الواردة بها .
 - 6- التحقق من استقلالية مدققي الحسابات الداخليين، ووضع نظام للتدقيق الداخلي في الشركة.
 - 7- تقديم اقتراحات من شأنها تأكيد الاستقلالية لمدققي الحسابات والرفع من كفاءة ما يقومون به من اعمال .
 - 8- اتخاذ التدابير اللازمة في حالة مخالفة احدى الشركات للأنظمة والقوانين وذلك بفرض اشد العقوبات على المدراء والروساء وفرض اجراءات صارمة على جميع الخدمات المقدمة من المدققين.

ثالثاً : دور قانون ساربينز اوكسلي في تطوير مسؤولية المدقق

تضمن نص قانون ساربينز اوكسلي جملة من البنود واجبة التطبيق وذلك سعياً لتحقيق الاهداف التي صدر من اجلها ذلك القانون ، هذه البنود ركزت على تحديث واصلاح ومراقبة وتنظيم عمل شركات التدقيق (Hall, 2011, p600) .

ولغرض تحقيق اهداف البحث سيتم التطرق الى البنود التي سعت في تطوير دور ومسؤولية المدقق لاكتشاف ومنع الاحتيال وكما يأتي :

(أ) تشكيل مجلس الرقابة على شركات المحاسبة العامة

- تتخصر مهمات هذا المجلس بمايلي (الدوغجي وسيد علي ، 2011 ، ص 18) :
- 1- تنظيم عمل شركات المحاسبة واستعادة ثقة جمهور المستثمرين في تقارير مدققي الحسابات المستقلين.
 - 2- ان يكون تابعاً لسلطة لجنة مراقبة عمليات البورصة المتمثلة بالرقابة .
 - 3- اخضاع شركات المحاسبة العامة الاجنبية عند تقديمها تقارير مالية عن الجهات المصدرة للأوراق المالية لأحكام قانون ساربينز اوكلسي ولاسيما في الولايات المتحدة الامريكية.
 - 4- اجبار شركات المحاسبة بالتسجيل لدى المجلس ولمدة اقصاها (180) يوم .
 - 5- وضع شروط لأعضاء المجلس وهي ان يكون حاصلاً على شهادة الدكتوراه في المحاسبة او ما يعادلها وخبرة علمية في مجال المحاسبة لا تقل عن اربع سنوات ، او حاصلاً على شهادة الماجستير في المحاسبة وخبرة علمية في مجال المحاسبة لا تقل عن ثمان سنوات .

في ضوء البند الاول الخاص بتشكيل مجلس الرقابة على شركات المحاسبة ، فالباحث يرى ان هذا البند سيحد من ارتكاب الاحتيال وذلك من خلال اشراف المجلس على عمل شركات التدقيق ، اذ سيقلل من الحالات التي تسودها الشبهات في مجال التواطى بين المدقق والشركة التي يقوم بتدقيق حساباتها كما حصل مع شركة (Ernon) والتواطى مع ارثر اندرسن ، كما ان المؤهلات العلمية والخبرة التي يجب ان يتمتع بها عضو مجلس الرقابة في ظل قانون ساربينز اوكلسي سوف يعطي مؤشراً بان هناك جهة لها القدرة على كشف حالات الاحتيال الصعبة والمستعصية مما قد يولد رادعاً لعدم ارتكاب الاحتيال اصلاً .

(ب) استقلالية مدقق الحسابات

- تعد استقلالية مدقق الحسابات من اهم متطلبات قانون ساربينز اوكلسي لما لها من الاثر في صدق وعدالة القوائم المالية والمعلومات التي تتضمنها ، اذ حددت الفقرات (201-207) من القانون بعض المعايير التي من شأنها ان تكون دعامة لاستقلالية مدقق الحسابات وكما يأتي : (Oxley act , 2002 , p231)
- 1- الخدمات خارج نطاق ممارسة مدققي الحسابات ، اذ لايمكن ان تمارس هذه الخدمات (كمسك الدفاتر ، تصميم النظم ، تقييم الخدمات ، التدقيق الداخلي ، الخدمات الضريبية) .
 - 2- يجب الحصول على موافقة لجنة تدقيق الحسابات قبل مزولة الخدمات التدقيقية وغير التدقيقية .
 - 3- تداول الشريك يجب ان يتم على الاقل كل خمس سنوات .
 - 4- يجب ان يقدم مدقق الحسابات تقريراً الى لجنة تدقيق الحسابات بالمسائل المتعلقة بالسياسات والممارسات المحاسبية ، المعالجات البديلة للقوائم المالية ضمن المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً التي تم النظر بها من قبل الادارة .
 - 5- لا يمكن لمدقق الحسابات ان يقوم بتنفيذ عمليات تدقيق الحسابات لمدير تنفيذي او مدير مالي او مراقب مالي او المسؤول الاول في المحاسبة او اية مواقف يعادل ما سبق وهذا يطلق عليه بتضارب المصالح .
 - 6- التناوب الالزامي لمدققي الحسابات المسجلين .
- ومن الجدير بالذكر ان متطلبات استقلالية مدقق الحسابات التي جاء بها قانون ساربينز اوكلسي تعد بمثابة العلاج ضد افة الاحتيال ، اذ سوف تخفض من مخاطر الضغوط التي يمكن ان تمارس من قبل ادارة الشركة على مدقق الحسابات مما سينعكس على تخفيض فرص الاحتيال .

(ج) مسؤولية الشركة

الزم قانون ساربينز اوكلسي لجان التدقيق او المدير التنفيذي او المدير المالي بالتصديق على التقارير الفصلية والسنوية مؤيدين بذلك ان التقرير لا يحتوي على بيانات غير صحيحة للوقائع المادية ، وان هذه التقارير تعكس الى حد ما المركز المالي ونتائج الاعمال ، كما يتطلب انشاء والحفاظ على فاعلية الضوابط الداخلية لضمان سلامة وموثوقية القوائم المالية (Johnston&others , 2014 , p 46) .

ويعد هذا الالتزام بمثابة توسيع لمسؤولية المدقق من خلال التصديق على صحة وسلامة التقارير المالية وخلوها من الاخطاء والمخالفات وهذا بدوره سيعزز ويمنع حدوث عمليات الاحتيال .

(د) تعزيز الإفصاح عن القوائم المالية

يتطلب قانون ساربينز اوكلسي تعزيز شروط الإفصاح عن المعاملات المالية ، بما فيها الاحداث التي ينبغي الإفصاح عنها خارج الميزانية كإيضاحات متممة لأثر المعاملات المالية وهي تحتاج لضوابط داخلية لضمان دقة التقارير المالية ، كما انه يتطلب تقديم التقارير في الوقت المناسب للتغيرات في الوضع المالي لهيكل الملكية وكذلك تعزيز القيود المحددة من قبل لجنة مراقبة عمليات البورصة او وكلائها من تقارير الشركات ، كما اكدت الفقرة (404) والخاصة بتقييم الادارة لضوابط الرقابة الداخلية من اجل تعزيز دور مدقق الحسابات ولجنة التدقيق الداخلية في الفاء الضوء على كفاءة الشركة محل التدقيق وقوتها المالية في السوق للحفاظ على ممتلكات اصحاب المشروع و اظهار فاعلية التقارير المالية لمستخدميها من المستثمرين والمقرضين واصحاب المصالح وغيرهم (الدوغجي وسيد علي ، 2011 ، ص20) .

وفضلاً عن ان متطلبات الإفصاح عن القوائم المالية وفاعلية الرقابة الداخلية التي تطلبها القانون ادت الى توسيع مسؤولية المدقق بشأن الاحتيال من خلال اصدار التقارير المصدقة واصدار تقارير تؤيد مدى فاعلية الرقابة الداخلية في الشركة ، وهذا سيؤدي الى تخفيض مخاطر حدوث الاحتيال ، اذ ان الشركة التي تتمتع برقابة داخلية فاعلة سوف يكون مستوى مخاطر الاحتيال فيها منخفضاً نسبياً .

(هـ) الاحتيال والمسائلة

يفرض قانون ساربينز اوكسلي مجموعة من العقوبات الجنائية الجديدة لتهم الاحتيال والافعال غير المشروعة الاخرى ، على وجه الخصوص فان اي فعل يخلق جرائم اتحادية جديدة تتعلق بباتلاف وثائق او اوراق عمل التدقيق ، الاحتيال والتلاعب في الوثائق لاستخدامها في اجراء رسمي او اخفاء سجل او مستند من شأنه ان يؤدي الى اضعاف سلامة عملية التدقيق (Oxley act , 2002 , p 63) .

وتتمثل هذه العقوبات بفرض غرامات شديدة ذات طابع جديد واحكام بالسجن للتلاعب بالسجلات المالية تقع على المسؤولين التنفيذيين والمالين ، كما يتطلب القانون بان يتم مسك وتدقيق سجلات الحسابات للشركات لمدة لا تقل عن خمس سنوات كحد ادنى ، بالإضافة الى فرض عقوبات شديدة على المسؤولين وذلك بفرض غرامة عليهم قد تصل الى خمسة ملايين دولار والسجن لمدة عشرون سنة وذلك لشهادتهم او لإفادتهم بمعلومات خاطئة تعد على انها صحيحة . (الدوغي وسيد علي ، 2011 ، ص 22)

ان هذه الاجراءات الرادعة التي جاء بها قانون ساربينز اوكسلي اسهمت بشكل كبير في تخفيض عمليات الاحتيال ، اذ جعلت من المدقق يفي بدوره ومسؤولياته في كشف حالات الاحتيال ، فضلاً عن هذه العقوبات جعلت من المديرين التنفيذيين او المالين او اي شخص تسول له نفسه لارتكاب الاحتيال ان يعي جيداً بالعقوبات التي ستنااله فيما لو تم اكتشافه .

ويمكن القول بان قانون ساربينز اوكسلي جاء كاستجابة منظمة على عمليات الاحتيال والذي ساهم بشكل فاعل في تقليل عمليات التلاعب والاحتيال ، كما اناط بالمدققين دوراً ومسؤولية أكبر من اجل كشف تلك العمليات التي تتعارض مع اخلاقيات المهنة وبذلك تم اثبات فرضية البحث .

وتستمر الاصدارات والارشادات التي تعزز من دور ومسؤولية المدقق في كشف ومنع الاحتيال ففي عام 2010 اصدر مركز مراقبة الحسابات (CAQ) ورقة بعنوان ردع وكشف التقارير المالية الاحتيالية ، وقد تضمنت هذه الورقة منهاج عمل يعرض المسؤوليات المتعلقة بالاحتيال بوصفها وسيلة لتحسين قدرة المدقق في الحفاظ على المجتمع وكسب احترام مهنة المحاسبة (Johnston & others , 2014, p44).

المحور الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً : الاستنتاجات

- بناءً على ما تم تناوله خلال البحث فانه تم التوصل الى النتائج الاتية :
- 1- ان الاحتيال تصرف غير قانوني متعمد الهدف منه تحقيق مكاسب ومصالح شخصية على حساب الشركة وهو يتجسد بأنواع ثلاث هي التقارير المالية الاحتيالية واختلاس الاصول والفساد .
 - 2- هناك علاقة (عكسية) بين التبرير (السلوك الاخلاقي) والضغط والفرص ، اذ ان المستوى العال من السلوك الاخلاقي سوف يواجه ضغوطاً وفرصاً منخفضة لارتكاب الاحتيال وبالعكس كلما كان مستوى السلوك الاخلاقي منخفضاً كلما زادت الضغوط والفرص لارتكاب الاحتيال .
 - 3- تختلف عوامل المخاطر في التقرير المالي الاحتيالي عما هو عليه في اختلاس الاصول بالرغم من اشتراكهما في نفس الشروط لارتكاب الاحتيال .
 - 4- هناك العديد من النشرات والمعايير التي صدرت بخصوص تحديد مسؤوليات وواجبات المدقق تجاه الاحتيال وهي تتفاوت فيما بينها من حيث المسؤولية الملقاة على عاتق المدقق في كشف ومنع الاحتيال .
 - 5- ابرز ما جاء في النشرات والمعايير التي صدرت بشأن مسؤولية المدقق عن الاحتيال هو بذل العناية المهنية عند ادائه لإجراءات التدقيق مع ممارسة الشك المهني مع تقييم لمخاطر احتمال وجود اخطاء ومخالفات مع ضرورة استخدام نظم معلومات الكترونية متقدمة في سبيل الكشف عن الطرق الجديدة لحالات الاحتيال .
 - 6- ان اصدار قانون ساربينز اوكسلي جاء كنتيجة لفضح الاعمال وانتشار المخالفات وهبوط ثقة المستثمر بشركات المحاسبة بسبب الاحتيال وهو بذلك يعد بمثابة صفة بوجوه المحتالين لما يحمل في طياته من اجراءات وعقوبات رادعة بحق اولئك المحتالين .
 - 7- تضمن قانون ساربينز اوكسلي عدة بنود من شأنها تعزيز دور ومسؤولية المدقق في كشف الاحتيال وكان ابرزها وضع اجراءات وقائية لمنع ارتكاب الاحتيال من خلال العقوبات والغرامات المفروضة على مرتكبي الاحتيال ، كما عزز القانون ثقة المستثمر بالمدققين من خلال تعزيز الرقابة على مكاتب التدقيق ومنع ارتكاب المخالفات والاطع .

ثانياً: التوصيات

- في ضوء النتائج التي تم التوصل اليها من خلال البحث يمكن توضيح بعض التوصيات وكالاتي :-
- 1- ضرورة التزام شركات التدقيق العراقية بشكل خاص والعالمية بالمتطلبات والاجراءات التي جاء بها قانون ساربينز اوكسلي لما لها من دور في تعزيز قدرة المدقق على اكتشاف ومنع الاحتيال .
 - 2- ضرورة تظافر الجهود بين كل من الادارة ولجنة التدقيق والمدقق الداخلي والمدقق الخارجي والعمل بروح الفريق الواحد في سبيل اكتشاف حالات التلاعب والاحتيال اذ لاتقع هذه المسؤولية على المدقق الخارجي لوحده .
 - 3- العمل على تعزيز هيكل حوكمة الشركات وذلك من خلال تاهيل اعضاء مجلس ادارة نشطين ومؤهلين ومستقلين لاسيما فيما يتعلق بأعضاء لجنة التدقيق مما يعكس ذلك على تقليل عمليات الاحتيال .

- 4- العمل على توسيع المقاعد الدراسية في المعهد العربي للمحاسبين القانونيين وفتح فروع جديدة للمعهد وذلك للدور الذي يلعبه المحاسب القانوني في محاربة الاحتيال من خلال خدمات الممارسة القضائية والتي تتطلب تطبيق مهارات متخصصة في المحاسبة والتدقيق والتمويل والطرق الكمية فضلاً عن العمليات التصديقية والاستشارية.
- 5- اشراك المدققين في دورات الحاسب الالكتروني وتكنولوجيا المعلومات لما لها من دور في كشف جرائم الاحتيال الالكترونية ، اذ ان أنظمة الحاسبة الالكترونية خلقت بيئة ساعدت على ارتكاب العديد من جرائم الاحتيال .

مصادر البحث

اولاً : الوثائق والنشرات الرسمية

- 1- معيار التدقيق الدولي رقم 240 ، 2009 ، مسؤوليات المدقق المتعلقة بالاحتيال في عملية تدقيق البيانات المالية ، معايير التدقيق الدولية ورقابة الجودة ، الاتحاد العام للمحاسبين .

ثانياً: الرسائل الجامعية

- 1- الحلو ، شيرين مصطفى ، 2012 ، "المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات في اكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية – دراسة تطبيقية لمكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة " ، رسالة ماجستير ، منشورة ، كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية ، فلسطين .

ثالثاً: المجالات العلمية

- 1- دحدوح ، حسين احمد ، 2006 ، "مسؤولية مراجع الحسابات عن اكتشاف التضليل في التقارير المالية للشركات الصناعية والعوامل المؤثرة في اكتشافه " ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، مجلد 22 ، العدد 1 ، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق .
- 2- الدوغجي ، علي حسين ، سيد علي ، اسامة عبدالمنعم ، 2011 ، " دور قانون ساربينز اوكلسي في رفع كفاءة مهنة التدقيق الخارجي ، مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد86 ، جامعة بغداد .

رابعاً: الكتب العربية

- 1- ارنز ، الفين ، الدر ، راندلج ، بيسلي ، ماركس ، 2013 ، المدققة المحاسبية وخدمات التأكيد – مدخل متكامل ، تعريب ومراجعة محمد عبدالفتاح العشموي ، غريب جبر غريب ، دار المريخ للطباعة والنشر ، ج1 ، المملكة العربية السعودية .
- 2- شحاته ، السيد شحاته ، 2014 ، مراجعة أنظمة المحاسبة الالكترونية في بيئة الاعمال المعاصرة ، الدار الجامعية للنشر ، مصر .
- 3- عبدالكريم ، عارف عبدالله ، 2014 ، المدققة المتقدمة ، الدار الجامعية للنشر ، مصر .
- 4- علي ، عبدالوهاب نصر ، 2011 ، مسنولية مراقب الحسابات عن كشف الغش والفساد وغسل الاموال ، الدار الجامعية للنشر ، مصر .
- 5- الغول ، رشا ، 2013 ، متطلبات الرقابة الداخلية في ضوء قانون SOX واثرها على امن المعلومات - دراسة تطبيقية ، مكتبة الوفاء القانونية ، مصر .
- 6- لطفي ، امين السيد احمد ، 2005 ، مسؤوليات واجراءات المدقق في التقرير عن الغش والممارسات المحاسبية الخاطئة ، الدار الجامعية للنشر ، مصر .
- 7- لطفي ، امين السيد احمد ، 2010 ، دراسات متقدمة في المدققة وخدمات التأكيد ، الدار الجامعية للنشر ، مصر .
- 8- لطفي ، امين السيد احمد ، 2013 ، تطلعات حديثة في المدققة ، الدار الجامعية للنشر ، مصر .
- 9- لطفي ، امين السيد احمد ، 2014 ، تفعيل اليات المدققة في محاربة الاحتيال والفساد ، الدار الجامعية للنشر ، مصر .
- 10- لطفي ، امين السيد احمد ، 2014 ، قراءات في المحاسبة والمدققة القضائية ، الدار الجامعية للنشر ، مصر .
- 11- نور ، احمد محمد ، عبيد ، حسين احمد ، شحاته ، السيد شحاته ، 2007 ، دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات ، الدار الجامعية للنشر ، مصر .

خامساً : المصادر الاجنبية

- 1- Sarbanes Oxley act , 2002 , United states of America .
- 2- Cendrwski , Harry , Martin , James P. , Petro, Louis W. 2007 , The Hand Book of Fraud Deterrence , John wiley& sons Inc , U.S.A..
- 3- Goderre , David , 2009 , Computer- Aided Fraud Prevention and Detection- Astep –By –Step Guide , John wiley& sons Inc , U.S.A..
- 4- Goldman , Reter D, 2010 , Financial Services Anti-Fraud Risk and Control Work Book , John wiley& sons Inc , U.S.A..
- 5- Hall , James .A , 2011 , Information Technology Auditing and Assurance , third edition , South – Western , U.S.A.
- 6- Johnstone , Karla M. , Gramling , Audrey A. , Rittenberg , larry E . , 2014 , Auditing – Arisk – Based Approach To Conducting Aquality Audit , South – Western , U.S.A.
- 7- Singleton , Tommie W. , Singleton , Aaron J. , 2010 , Fraud Auditing And Forensic Accounting , Fourth edition , John wiley& sons Inc , U.S.A..
- 8- Vona , Leonard W. , 2008 , Fraud Risk Assessment Building A fraud Audit Program , John wiley& sons Inc , U.S.A..